

فيكون بينه وبين العلم والوجود والوجود والوجود
الانتماء في حق ان لا يخرج من الجنة والدار الآخرة مع
بأن الله هو الحق لا يتم من الارض الفصل في حق الحق
ان يقال انه دليل على ان الله تعالى فاعل الامور المذكورة لا غيره لان المحقق
بالذات المحقق الغير فان قيل الحق هو الموجود في نفسه واما ان يكون محقق للغير
فلا يعلم من كونه تعالى حقا قلنا ما المحقق الوجود في نفسه اي بمقتضى ذاته انه لا يبلغ
ان يحقق به غيره فالاولي لعلم الحكم اي المسند وهو الحق على كون الاله واحدا وما
الثانية لعلم الشيء اي المسند اليه وهو الاله على الحكم وهو الاله من الاله المقصود على
الواحدة اي التام والجزء الى كلفه بمقتضى وعده الذي لا يقبل الخلف اي يحلنا الانسان على
احوال المتضادة في حال الحيوة ثم موتها بسبب الله يعرف من في القصور في الموت
لا بد من الموت بقا الاول في المخلوقين الى انه لا يترك الاول قوله تعالى ونبي
كل شيطان مرید واللام معلقة ليدعو الى حاصل الكلام في هذا المقام ان يدعو
بمعنى يعتقد واللام معلقة له عن العمل كما يعلق سائر افعال القلوب واما بمعنى القول
فيكون الهمم المذكورة بعد مقول القول واما ان يكون يدعو الى كبر الوجود الاول
فتم الاكثار عنده ويكون لمن عرفه او من نفعه كلاما مستأنفا كما ان سائلا يقول
ما حال المدعي الذي لا يستفوع ولا يفر فاجيب بما والمراد بالضر الرزق والضر
لمن هذا التسمية في غاية العدم او لا فلا تفرق بين الضر بالرزق لا حاجة الى عود
الضر الى من بل يمكن ان يجعل الوصول كما جعل ذلك ان الضر لغيره الحقيقي واما
ثانثا فلا تفرق بين الضر والضر الذي لا يفرق منه احد ليس له باعث فلا يصدر عن
ذو كبري بل من له الذي عقل فالوجه ان يقال معناه ان ليس بضر الباطل

بوزن

بوزن غيره حتى يكون رازقه غيره سماه على الاول كيدا للبعد الاختيار لا ضيق
الضر الى غيره يمكن معنى الاول هو وصل الضر الى نفس المختار لا الى غيره فتمتة العقل
المذكور بعد الا انه لا غاية ما يقدر عليه كما ان اللذات كذلك والمناقض على الاول
اذ على انق و هو قوله وقيل فيلحد وجلا الى سماه الدنيا لم يكون اللذات على
الحقيقة قال العلامة الطيبي الكلام على الاول كما في عن شدة الغطر والامر لا غاية
و على الثاني في الكلام استعارة مثقلة والامر للشيء اقول ان كان غاية على الاول
لا تترك ان تقصد معناه الحقيقي والمعنى غير الحقيقي الذي هو شدة الغطر والامر لا غاية
استعارة تمثيلية على الثاني لان المراد ليفعل كل ما يقصرون لفعل فيكون الامر للشيء
لان ما ذكره غير ممكن للاشياء وعمل الاول لا غاية وهو ظاهر فان تخصيص
الكثير اي تخصيصه لغيره بالذكر يدل على ان المراد سبحانه عن المعنى الذي ذكره اول
وهو ان الشيء لا يتركه الا لو كان كذلك لم يكن التخصيص الكثير وجلا ان الكلام كذلك
وليس يترك الاول ويكون حق عليه العذر جرح كثير الاول وكثير الناس
حق عليه العذر جرح كثير الاول اي وكثير من ان سرحت على العذر
ولو عكس جاز او نوقل صولاء خصوم اختصاصا بالجمع او بالشيء تا سباجاز
ايضا او من خصه بم اي الضمير في قوله تعالى لهم غير الاستلزام لان
الموافق للاستلزام لسابق وهو قوله تعالى والذين كفروا قطع لهم الخ
ان يقال والذين امنوا وعملوا الصالحات دخلوا الجنة فكذلك على ما ذكر
غير اسلوب الكلام الى ان الظاهر الموافق لما تقدم ان يقال وليسون
حدود الكثرة على ما ذكر المحاذير هيمنة العواضل اذ لو قيل في الفواصل
الباقية والافعال من المستحسن فيها ان لم يجعل الجملة المذكورة مفعولا
تانيا فقد جعلها بل جعل الناس مفعولا تانيا فقد جعلت كائنا لانس

العلامه